محمد عابد الجابري

التعليم في المغرب العربي

دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر

تقديم المؤلف

تتناول هذه الدراسة بالتحليل السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي منذ حصولها على الاستقلال الى الوقت الحاضر [1985...]. ومن المفيد التنبيه هنا الى المسائل التالية:

1 ـ لقد قمنا بتحليل السياسات التعليمية في كل قطر على حدة مبتدئين بالمغرب ثم تونس ثم الجزائر، وقد اعتمدنا هذا الترتيب اعتبارا للمدة التي خضع فيها القطر للإستعمار الفرنسي، وبالتالي لثقل التركة الاستعمارية فيه.

2 ـ لما كانت التركة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي عاملا أساسيا ورئيسيا، من العوامل المحددة لسياستها التعليمية في أوائل الاستقلال، رأينا من الضروري البدء بإعطاء القارىء فكرة موجزة عن السياسة التعليمية التي سلكتها فرنسا في كل قطر من أقطار المغرب العربي وعن النظام التعليمي الذي أقامته والنتائج التي أسفر عنها عملها في هذا الميدان. وبما أن قضية التعليم كانت في أقطار المغرب العربي من القضايا الأساسية التي تركز حولها الكفاح الوطني من أجل الاستقلال فقد رأينا من المفيد كذلك تزويد القارىء بفكرة عن البديل الوطني الذي طرحته حركات التحرير الوطنية وعن النتائج التي أسفر عنها. وسيتبين القارىء عندما ينتقل الى السياسات التعليمية بعد الاستقلال كم كان ضروريا الإطلاع على هذين الجانبين [المشروع الاستعماري والبديل الوطني] لفهم مسار تلك السياسات والعوامل الفاعلة في تطورها وتقلبها.

3 ـ بما أن السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي كانت محكومة إلى حد كبير بنوع التركة التي ورثها كل قطر عن الفترة السابقة على الاستقلال فإن تطور السياسة التعليمية في كل قطر كان يحدث خارج المخططات العامة للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية وباستقلال عنها. وهكذا فباستثناء المغرب الأقصى الذي تزامنت فيه، بصورة عامة، المراحل الأساسية لتطور السياسة التعليمية فيه مع فترات مخططات التنمية فإن القرارات الأساسية في ميدان التعليم اتخذت في كل من تونس والجزائر في إطار إصلاحات أو مخططات خاصة لم تكن متزامنة مع فترات مخططات التنمية، ولذلك اعتمدنا في تتبعنا لتطور السياسة التعليمية في هذين القطرين تحقيبا غير ذلك الذي ينطبق على مخططات التنمية العامة.

4 ـ ولم نقتصر في تحليلنا على التعامل مع النصوص بل ربطنا القرارات بالظروف السياسية التي تمت فيها وشرحنا الكيفية التي تتخذ بها وأبرزنا خلفياتها كما تتبعنا برامج الاصلاح من خلال تطبيقاتها ونتائجها، ناظرين الى ما تقرره مخططات التنمية في ميدان التعليم من زاوية ربط الطموحات والأهداف بالحصيلة والإنجاز، مبرزين أوجه النقد التي وجهت من طرف المسؤولين أنفسهم الى هذا الجانب أو ذاك من جوانب النظام التربوي.

5 ـ وخصصنا خاتمة الدراسة لعرض خلاصات تركيبية تعتمد التحليل المقارن بين الأقطار الثلاثة في المسائل الأساسية التي حكمت سياساتها التعليمية، طارقين بعض الآفاق المستقبلية، ولكن في إطار الإشكاليات العامة. التي كانت توجه مسار التعليم في هذه الأقطار.

وهكذا فالقارىء الذي يرغب في الإطلاع على التجارب التعليمية في أقطار المغرب العربي من داخلها ومن خلال معطياتها التفصيلية فما عليه إلا أن ينتقل الآن إلى ما يلي من الصفحات، أما القارىء الذي يفضل أخذ فكرة عامة عن الموضوع قبل الشروع في تتبع التفاصيل فعليه أن يبدأ بقراءة الخاتمة. عسى أن نكون قد وفقنا الى الصواب.

الدار البيضاء، في 12 مارس 1988
محمد عابد الجابري

تقديم المنتدى

أعدت هذه الدراسة في إطار مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي الذي يعده منتدى الفكر العربي بعمان. وفيما يلي نص التقديم الذي كتبه لهذه الدراسة منسق المشروع د. سعد الدين إبراهيم.

يمثل هذا الكتاب، سياسات التعليم في المغرب العربي، حلقة من حلقات المشروع الكبير الذي يقوم به منتدى الفكر العربي، منذ عام 1976، عن مستقبل التعليم في الوطن العربي.

وقد أخذ المنتدى على عاتقه القيام بهذه الدراسة كجزء من برنامجه حول الدراسات الاستراتيجية المستقبلية. فمصير العرب في القرن القادم يتوقف على الكيفية التي سيعدون بها أبناءهم تربويا وتعليميا خلال ما تبقى من القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وقد تنبهت كل دول العالم المتقدم وعدد من دول العالم النامية لهذه الحقيقة منذ بداية الثمانينات. ففضلا عن الحقيقة المستقرة منذ عدة قرون حول ضرورة «التعليم» كطريق لأي نهضة حقيقية، فإن الجديد في السنوات الأخيرة هو تزايد الإدراك بأن المسألة ليست أي تعليم، وإنما الذي أصبح مطلوبا هو «تعليم» من نوع جديد، يهيء الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات عصر جديد، هو عصر الثورة التكنولوجية الثالثة، عصر التغير المتسارع، عصر الإنفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، عصر تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج.

إن الثورة التكنولوجية الثالثة، التي هي أهم خواص القرن الحادي والعشرين، هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة، ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم

المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات. أي أن حجم التراكم في هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن، مثلا، ستكون متساوية أو تزيد عما تراكم من معرفة إنسانية منذ بداية التاريخ البشري المسجل. وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج الى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه. وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات، والتعرف على طرق استخدامها هو محك التقدم في القرن القادم. والثورة التكنولوجية الثالثة تختلف عن الثورة الصناعية الأولى والثانية في عديد من الوجوه. فبينما كانت الأولى تعتمد على البخار والميكانيكا والفحم والحديد، والرأسمالي العصامي، وبينما كانت الثورة الصناعية الثانية تعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية، وفن الإدارة الحديثة، والشركات المساهمة، فإن الثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد أساسا على العقل البشري، والإليكترونيات الدقيقة، والكمبيوتر، وتوليد المعلومات وتنظيمها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية، وعلى الشركات المتعددة الجنسية. ولأن العقل البشري هو العماد الأول في هذه الثورة، ولأنه يمثل طاقة متجددة تنضب، فإن الثورة التكنولوجية الثالثة لن تكون حكرا على تلك المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية، أو القوية بجيوشها التقليدية، إنها ثورة يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها ـ سواء كانت كبيرة أو صغيرة ـ إذا ما أحسنت إعداد أبنائها تربويا وتعليميا.

والتغير الإجتماعي المتسارع، الذي هو أحد خواص القرن القادم، والذي لم يبق عليه سوى عدة سنوات، يعني أن القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ستكون عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات، لا من جيل لآخر كما كان عهدنا في الماضي، ولكن في حياة نفس الجيل. وهذا التغير المتسارع هو نتاج للخاصية الأولى التي تحدثنا عنها أعلاه، أي الثورة التكنولوجية الثالثة، حتى بالنسبة لمن لا يشاركون في صناعة أو صياغة هذه الثورة. فالجميع سيتأثرون بها، في أدنى الأراضي وأقصاها. ويتطلب هذا التغير الاجتماعي المتسارع من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعي التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل، وإلا دهمها هذا التغير بقطاره المندفع. ومرة أخرى لا يمكن للفرد والمجتمع أن يتكيفا الا اذا كانا مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك. ويقع هذا العبء أساسا على النظام التربوي.

والإنفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، هو خاصية ثالثة من خواص القرن الحادي والعشرين. فوسائل الإتصال السريعة، بل والآنية، ستعبر الحدود بلا قيود، برسائلها ومضامينها، من أي مجتمع لأي مجتمع آخر. فالأرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية في منع أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية والثقافية الوافدة من مجتمعات وثقافات أخرى. إن التحصين الحقيقي في مواجهة هذا التدفق الإعلامي ـ الثقافي الوافد هو وعي الفرد والمجتمع، وقدرتهما على الفرز النقدي، والاختيار والتمثل من بين ما يتساقط عليه. وهذه مهمة لا تتجاوز قدرة النظام التعليمي التقليدي، كما عرفناه أو نعرفه اليوم. إن هذه المهمة تتطلب نظاما تربويا من نوع جديد، بل وتتطلب أجهزة ثقافية خلاقة في كل مجتمع تتضافر مع النظام التعليمي في القيام بها، إذا كان لهذا المجتمع أن يحافظ على هويته الحضارية ـ القومية، ويحفظها من المسخ أو الذوبان، في نفس الوقت الذي لا يتحول فيه الى متحف تراثي جامد ومنغلق.

وأخيرا، فإن تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج، كأحد خواص القرن الحادي والعشرين، ستعني نهاية التمييز التقليدي بين العمل اليدوي والعمل العقلي، أو بين الادارة والعمل، أو بين الإنتاج والتجارة والخدمات. فالإنسان «الفاعل» في القرن الحادي والعشرين سيكون الإنسان المتعدد المهارات، وأهم من ذلك الإنسان القادر على التعلم الدائم، والذي يقبل إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات في حياته العملية، والمجتمع الفاعل في القرن الحادي والعشرين سيكون مجتمعا تستأثر فيه «خدمات المعلومات» بأكبر نصيب من القوة البشرية. ومرة أخرى تقع على النظام التعليمي المسؤولية الأولى في إعداد فرد ومجتمع بهذه المواصفات.

لهذه الإعتبارات جميعا، سعت كل بلدان العالم الأول والثاني، والعديد من بلدان العالم الثالث الى مراجعة أنظمتها التعليمية والتربوية مراجعة شاملة وجذرية. وهدفها في ذلك إعداد مواطنيها ومجتمعاتها للقرن الحادي والعشرين. وكان ظهور كتاب «أمة في خطر» [Nation at Risk] بالولايات المتحدة عام 1984، مؤشرا على هذه الصحوة. فرغم المكانة العالمية المرموقة للولايات المتحدة، كأحد القوتين الأعظم

في النظام الدولي المعاصر، إلا أن الإحساس المتزايد بأن النظام التعليمي الأمريكي قاصر عن إعداد المواطن والمجتمع الأمريكي لعالم القرن الحادي والعشرين، دفع الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان» لتكوين لجنة رئاسية على أعلى مستوى لمراجعة هذا النظام واقتراح الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتطويره، حتى لا تفقد الولايات المتحدة مكانتها المتميزة. وقد أحدث تقرير اللجنة هزة عنيفة في الرأي العام الأمريكي، مثل الهزة التي كان قد أحدثها إطلاق السوفيت لقمرهم الصناعي الأول «سبوتنيك» عام 1959 قبل الولايات المتحدة. وفي الحالتين انبرت كل مؤسسات المجتمع الأمريكي لتدارك مواطن الضعف في النظام التعليمي. فهو الأساس وهو المفتاح لكل نهضة أو تقدم.

وقد تزامن مع هذه المبادرة الأمريكية، أو تبعها مباشرة، مبادرات مماثلة في اليابان ودول أوروبا الغربية، ودول المعسكر الشرقي، والهند وإسرائيل، وغيرها. بل انه يمكن القول ان الإصلاح الواسع الذي يقوم به الإتحاد السوفياتي في ظل زعامة «ميخائيل جورباتشوف»، تحت اسم «إعادة البناء» [البيرسترويكا] هو أساسا من أجل اللحاق العلمي والتكنولوجي بكل من الولايات المتحدة واليابان، وحتى لا يفقد الإتحاد السوفياتي بدوره مكانته المتميزة في النظام العالمي. ومرة أخرى فإن النظام التعليمي ـ التربوي هو الأساس وهو المفتاح.

ونحن هنا في الوطن العربي لم نأخذ تحديات القرن القادم الى الآن مأخذ الجد. ولم يدرك صانعو القرار على أعلى مستوى، بعد، أن التعليم هو المفتاح وهو الأساس. وأن التعليم أخطر من أن يترك للتربويين وحدهم، مثلما أن «الحرب أخطر من أن تترك للعسكريين وحدهم».

فرغم مجهودات مشكورة لبعض الهيئات والأفراد، وفي مقدمتهم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم [الكسو] ومكتب التربية لدول الخليج العربية، في الدراسات أو التنبيهات، إلا أن استجابة الرؤساء والملوك العرب ما تزال دون المستوى المطلوب في هذا الصدد. لقد أشرنا بالفعل للكيفية التي تصدى بها رئيس الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لهذه القضية. ونضيف الى ذلك أن رؤساء دول السوق الأوروبية المشتركة خصصوا قمة عام 1986 منفردة ومستقلة [عرفت باسم

يوريكا]، لدراسة مخاطر التلكؤ العلمي والتكنولوجي على دولهم، وبحثوا الوسائل الكفيلة بمجابهة هذه المخاطر. وطبعا كان التعليم هو أهمها.

لذلك أخذ منتدى الفكر العربي على عاتقه القيام بهذا المشروع البحثي الكبير. وتحمس له كل الأعضاء، ورصدت د. سعاد الصباح والشيخ عبد الله المبارك الصباح منحة كريمة لتنفيذ هذا المشروع. واستجاب عشرات الباحثين والمفكرين العرب الأفذاذ للإسهام فيه.

ورغم أن الهدف النهائي للمشروع هو صياغة التوجهات والاستراتيجيات والسياسات المستقبلية لتعليم الأمة العربية في القرن القادم، إلا أن ذلك ما كان له أن يتم الا بعد القيام بعدد من الدراسات التمهيدية والأساسية والمقارنة، وذلك حتى تأتي التوجهات والإستراتيجيات والسياسات المقترحة أكثر من مجرد «ينبغيات» أو «طوباويات» مرغوبة، ولكنها صعبة أو مستحيلة التحقيق. لذلك فإن معمار أو هيكل هذا المشروع البحثي من أربع محاور متصلة ومتراكمة، وهي:

* **محور الدراسات العالمية المقارنة:**

وفيه تتم مراجعة الأدبيات العالمية والعربية حول شكل وطبيعة النظام العالمي في القرن القادم، ومكان التعليم ودوره في صياغة هذا النظام، وكيف تخطط الدول المتقدمة وبعض الدول النامية لأنظمتها التعليمية ـ التربويّة استعدادا للقرن الحادي والعشرين، وكيف يمكن الاستنارة والتعلم من تجاربها في هذا الصدد.

* **محور أوضاع التعليم الحالية في الوطن العربي:**

وفيه يجري مسح وصفي تحليلي تقويمي لسياسات وأوضاع التعليم في كل الأقطار العربية، كل على حدة، ثم كمجموعات إقليمية [المشرق العربي، والجزيرة والخليج، وادي النيل، المغرب العربي]، ثم عبر الأقطار العربية مجتمعة، وخاصة في قضايا الأمية وتعليم الإناث والتعليم العالي والجامعي.

* محور المتطلبات والتحديات التربوية المستقبلية في الوطن العربي:

وفيه نقوم بإسقاطات تنبؤية عن حجم السكان والطاقة البشرية، والإحتياجات الكمية والكيفية لقوة العمل العربية المطلوبة خلال العقود الثلاثة القادمة (1990-2020)، ونفقات وأساليب تعليمها وتدريبها، ومدى قدرة النظام التعليمي الحالي على الوفاء بها في الأقطار العربية منفردة، وكمجموعات إقليمية، ومجتمعة، خلال فترة التنبؤ.

* محور التوجهات والاستراتيجيات والسياسات لتعليم الأمة في القرن القادم:

وفيه تتم صياغة التوجهات والاستراتيجيات والسياسات المطلوبة لتطوير النظام التعليمي - العربي لكي يوفي بالمتطلبات ويستجيب للتحديات المستقبلية في ظل عدد من المشاهد [السيناريوهات]، التي تأخذ في الحسبان القدرات المالية والتنظيمية المتاحة واقعيا، والتي يمكن تعبئتها عمليا، للقيام بهذه المهمة في الأقطار العربية، خلال فترة الاستشراف (1990-2020].

ويصدر عن كل من هذه المحاور الأربعة مجلد تأليفي جامع. ومع ذلك فقد رأى فريق البحث في هذا المشروع، أن تصدر الى جانب هذه المجلدات الأربعة بعض الدراسات الهامة والمتميزة في داخل كل محور.

وتنفيذا لهذه التوصية، يأتي نشر هذه الدراسة للأستاذ الدكتور محمد عابد الجابري عن السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، والتي تقع ضمن دراسات المحور الثاني عن «أوضاع التعليم الحالية في الوطن العربي». ومحمد عابد الجابري فيلسوف عربي مرموق، ومحلل نقدي متميز لأهم القضايا العربية المعاصرة. ولكن الذي لا يعرفه كثيرون من قرائه والمعجبين به أنه تربوي من حيث التدريب، والمسار المهني المبكر، وله كتابات ومؤلفات حول التربية يعود أولها الى أكثر من ربع قرن مضى.

ونشر بعض هذه الدراسات بأسماء أصحابها، مثل التي نحن بصددها، وليس كل دراسات المشروع، لا ينبغي أن يغمط بقية الباحثين في المشروع حقهم. إن هناك أكثر من خمسين باحثا شاركوا في هذا العمل الجماعي الكبير، وسننوه بهم في

المجلدات الأربعة الرئيسية التي ستصدر عن المشروع، والتي تمثل اللبنات البنائية لكل محور وللمشروع بأجمعه. ولهم، كما لمؤلف هذا الكتاب شكر منتدى الفكر العربي، بل وشكر أبناء الأمة العربية.

وعلى الله التوفيق.

سعد الدين إبراهيم
أمين عام منتدى الفكر العربي
والمنسق العام لمشروع
مستقبل التعليم في الوطن العربي